الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يفرق مؤرخو الفكر الاقتصادي بين نوعين من الاشتراكية وهما الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية، وأن الفرق الموجود بين النوعين جاء من خلال أن أنصار الاشتراكية الخيالية لم يؤسسوا دفاعاتهم عن الاشتراكية وفق منظور أو تحليل أو دراسة علمية، بل كانوا يتأثرون عاطفيا بمساوئ النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة والسائدة فحاولوا بخيالهم وأحلامهم إقناع الأفراد والحكومات بإقامة نظام ينقل الناس إلى مجتمع أفضل وأكثر رخاء، بينما الاشتراكية العلمية (الماركسية) تقوم على أسس علمية .

الاشتراكية الخيالية:

تجسدت الاشتراكية الخيالية في أطروحات أهم دعاتها وهو روبرت أوين الذي يعد مصدر إلهام الحركة الاشتراكية الانجليزية، وعرف كداعية للأفكار الاشتراكية وعاملا على ترجمتها وتطبيقها عمليا.

وقد طرح أفكاره من خلال محاضرات كان أبرزها سنة 1821م والتي كان عنوانها تخفيف المساوئ الاجتماعية.

بعض الأفكار الاقتصادية لروبرت أوين(Robert Owen)

نظرية القيمة: يرى أوين أن المنتج الوحيد لجميع الثروات هو العمل الإنساني المتجسد في العامل، وعليه فإن مصدر خلق القيمة هو العمل الإنساني الذي هو المقياس الطبيعي للقيمة.

الربح: يؤمن أوين بأن الانسجام بين الإنسان والبيئة لن يتم من دون خلق وسط اجتماعي يختفي فيه الربح، ويعد ذلك شرطا ضروريا لتغيير البيئة الاقتصادية، فإذا ما تم ذلك فسوف يترتب عليه أن سعر السلعة سيكون مساويا لتكلفة إنتاجها أي مساويا لتكلفة العمل المبذول لإنتاجها، وعليه فإن كل من ينتج سلعة سوف يكون قادرا على استهلاكها، لأنه سيكون بمقدوره شرائها لأن أجوره تكفي لذلك.

إن معالجة نواقص الرأسمالية لن يتم بتعديل العلاقة بين قيمة ما ينتج وقيمة ما يستهلك بل من خلال إلغاء الربح لأن إلغاء الأرباح سيوفر فرصة مناسبة لتحقيق العدالة. وتشكل نقمة أوين من الأرباح والتي يعبر عنها من خلال رفضه للمنطق غير العادل في أن تباع السلعة أكثر من التكلفة، إذ تشكل هذه خطرا على المجتمع عندما تفضي إلى الأزمة الاقتصادية التي هي أزمة كساد والمتولدة عن نقص الاستهلاك، وليس عن فيض الإنتاج.

إن السبب وراء ظهور الأزمة الاقتصادية يرجعه أوين إلى أن أفراد المجتمع العاملين والذين يشكلون قاعدة الاستهلاك، في ظل إضافة المنتج للربح يجعل سعر السلعة خارج مقدورهم في شرائها وهو ما يدفع إلى الكساد وبالتالي إلى الأزمة الاقتصادية، ومن أجل معالجة الأزمة ومنع ظهورها يرى أن مفتاح ذلك يستند إلى إلغاء دور النقود في الحياة الاقتصادية وإحلال قسائم العمل بدلا عنها (بطاقات العمل تستعمل لدفع أجور العمال وهي بطاقات تعادل عدد ساعات العمل التي تبذل في الإنتاج.

كما أن إلغاء الربح يجعل السلعة تصل إلى المستهلك مباشرة من دون المرور بالوسطاء.

أفكار أخرى لروبرت أوين:

- في إطار العمل ظل أوين أمينا على نقد الفكر الرأسمالي في تشغيل الأطفال، ودعوته إلى منعه، وبدلا من تشغيلهم لا بد من السعي لتنظيم التعليم المجاني لهم؛
- إلغاء كل الضرائب التي تفرض على العمال بل لا بد من فتح محلات لبيع السلع الاستهلاكية بأسعار تتناسب مع دخول العمال؛
- دعا إلى مبدأ التوزيع بحسب الحاجات وليس تبعا للقدرات لأن هذه الأخيرة تختلف طبقا لاختلاف البيئة.

الاشتراكية العلمية (الماركسية):

ولد كارل ماركس في ألمانيا عام 1818م، كان فيلسوفا ومؤرخا وعالما اجتماعيا واقتصاديا، ويعد مؤسس مذهب الاشتراكية الحديثة مزج بين أفكار الكثيرين ممن تقدموه وبين أفكاره الشخصية، ليخرج من ذلك فلسفة جديدة أصبحت أساسا لحركة قوية بمرور الزمن على الرغم من نقائصها وما أثبته التاريخ من أخطاء في تنبؤاته الاشتراكية تطلق في أغلب الأحيان على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة فتكون بذلك الاشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية والتي تعني عدم تدخل الدولة.

بعض الأفكار الاقتصادية لكارل ماركس:

قانون القيمة و فائض القيمة: يرى كارل ماركس أن الشكل الأول للثروة في المجتمع الرأسمالي هو البضاعة أي السلعة المنتجة لتباع. هذه السلعة يجب أن تكون نافعة، أي قابلة لسد حاجات الإنسان، ولكن ليست المنفعة هي التي تعين القيمة، بل أن النسبة التي يجري بحسبها تبادل البضائع إنما تتعين فقط بكمية ما تتضمنه من عمل، فقيمة الأشياء متناسبة مع كمية العمل

المبذول من أجل حوزها، وتقاس الكمية بالزمن الذي يخصصه العامل للصنع، ولكن هذا الزمن ليس الزمن الحقيقي بل هو الزمن الضروري اجتماعيا (أي الوقت الذي يقوم بالعمل فيه عامل متوسط الحذق يملك أدوات مستعملة في المجتمع في الوقت المعين)، فجميع السلع تتضمن عنصرا مشتركا هو مقدار العمل المبذول في سبيل إنتاجها، ويعتبر رأس المال المستعمل في الإنتاج كعمل متجمد، فقيم البضائع تتعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها.

ومن نظرية العمل هذه يستنتج ماركس نظرية الاستثمار، ويبين كيفية استثمار الرأسماليين للعمال فيرى أن العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي أن يشتغلوا لحسابهم الخاص، ولذلك فهم مجبرون على الاشتغال لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج، ومن شروط العمل أن يسلم العمال منتجاتهم للرأسماليين وهذا يبقى حرا ببيعها بقيمة تتناسب أو لا تتناسب مع العمل المبذول لإنتاجها، أما الأجور التي يدفعها الرأسماليون للعمال فإنها تتعين في حد يتيح للعامل أن يعيل أسرته، فالفرق بين القيمة التي يخلقها العمال في الإنتاج والأجور التي تدفع لهم يدعى فائض القيمة، ويربحه الرأسمالي دون جهد (أي الفرق بين كلفة قوة العمل وقيمة المنتج).

الثمن: يرتبط تحديد الثمن في تحليل ماركس بنظريته عن المنافسة الرأسمالية، حيث وفق هذه النظرية يتوقف الثمن على مستوى الربح الذي يحققه الرأسمالي وعلاقة هذا الربح بفائض القيمة ويميز في تحليله ثلاث مصطلحات:

أ- القيمة: وتتحدد حسب نصيب السلعة من رأس المال الثابت(آلات وغيرها) والمدفوع للعمل(رأس المال المتغير) وفائض القيمة؛

ب- ثمن الإنتاج: ويتحدد حسب نصيب السلعة من رأس المال الثابت والمتغير ويضاف إليها معدل الربح المتوسط، وقد يكون ثمن الإنتاج أكبر أو أقل من القيمة؛

ت- ثمن السوق: ويمثل التقلبات في الأجل القصير حول ثمن الإنتاج، وبسبب هذا التقلب يقوى العرض والطلب

النقود: عند ماركس النقود سلعة شأنها شأن سائر السلع، لها قيمة تبادلية أي أن الوحدة الواحدة من النقود أي كانت تنطوي على كمية محددة من العمل الإنساني الذي تم بذله اجتماعيا في إنتاجها وهذا يعطيها القدرة على لعب دور المعادل العام الذي يمكن استخدامه في قياس قيمة أي سلعة أخرى، وبالتالي فإن سعر السلعة في السوق محددا بعدد من وحدات النقود ما هو إلا تعبيرا نقدي عن القيمة.

قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل: يرى كارل ماركس أن المزاحمة الحرة تؤدي إلى تجمع رؤوس الأموال بأيد قليلة وإلى تجمع عدد كبير من العمال في عدد قليل من المؤسسات، إذ تفضي إلى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة، فإذا استمرت المزاحمة قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية، وعاد كثير من صغار المستخدمين إلى صفوف البروليتاريا، فنرى من جهة فريق من الناس يقل يوم بعد يوم وتزداد ثروتهم يوم بعد يوم ومن جهة أخرى فريقا من الناس يزداد ولكنه فقرهم يزداد.

وعلى هذا الأساس يرى ماركس أنه سيأتي يوم تبقى فيه نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة إلى جانب كتلة كبيرة من الناس لا تملك شيئا فيقل عدد المدافعين عن المجتمع ويكثر عدد خصومه الطامحين إلى مجتمع جديد، وتقضي الأكثرية على الأقلية وتستولي على وسائل الإنتاج المادية وتستلمها لمصلحة المجموع فيسود العالم نظام يملك فيه المجتمع وسائل الإنتاج.